حول ورشة العمل المتقدمة في مجال الأنظمة الجمركية
" المراقبة اللاحقة وإدارة المخاطر" المنعقدة بالدار البيضاء
2015/11/5-2

يعقد بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، خلال الفترة 2-2015/11/5، ورشة العمل المتقدمة في مجال الأنظمة الجمركية " المراقبة اللاحقة وإدارة المخاطر" والتي تنظمها الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية وبمشاركة كبار المسؤولين في الإدارات الجمركية بدول اتفاقية أغادير (المغرب -الأردن – مصر – تونس) وممثلين عن نقط الاتصال الوطنية للاتفاقية، بهدف التعرف على التقنيات الحديثة التي انتهجتها منظمة الجمارك العالمية لمواكبة الزيادة في حجم التبادل التجاري الدولي وما تواجهه الإدارات الجمركية من تحديات في التوفيق بين التسهيل الجمركي والرقابة لضبط حالات التهريب والتزوير والغش التجاري والقرصنة وغيرها من الجرائم، وذلك بناءا على توصية الاجتماع الثاني للجنة الجمركية المشتركة لدول اتفاقية أغادير.

وقد افتتح الاجتماع السيد الرئيس التنفيذي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير السيد/ العيد محسوسي والذي أكد على أهمية التعاون الجمركي ودوره الفعال في دفع العمل باتفاقية أغادير وأشار إلى أهمية بناء القدرات للجمركيين ودورها الهام في الارتقاء بالعمل الجمركي.

وأشار في بداية كلمته إلى أن اتفاقية أكادير أو اتفاقية أغادير هي تسمية مختصرة لاتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية التي تعد حاليا أطرافا فيها كل من المغرب وتونس ومصر والأردن. وقد جاءت هذه الاتفاقية بمبادرة من المملكة المغربية زكتها الدول الأطراف رغبة منها في توحيد جهودها للاندماج اقتصاديا في إطار تطوير التعاون جنوب- جنوب.

كما تنخرط هذه الاتفاقية كذلك، في مسار الشراكة الأورومتوسطي والذي بدأ مع إعلان برشلونة عام 1995، الذي حث الدول جنوب المتوسط على توقيع اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها (جنوب-جنوب) تمهيداً لإقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية.

وفي هذا السياق تم التأسيس لهذه الاتفاقية من خلال الإعلان الصادر بمدينة أغادير في الخامس من مايو عام 2001 قبل أن يتم التوقيع عليها من طرف الدول الأعضاء (المغرب والأردن وتونس ومصر) بالرباط في 25 فبراير 2004، والإعلان عن دخولها رسميا حيز التنفيذ سنة 2007.

و دخلت اتفاقية أغادير حيز التنفيذ إعتباراً من يوليو 2007، وهي إتفاقية تجارة حرة تجمع كل من (الأردن وتونس ومصر والمغرب) كمرحلة أولى ومفتوحة للانضمام أمام باقي الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية، ممن يرتبطون باتفاقية شراكة مع الإتحاد الاوروبي.

وأكد كذلك الرئيس التنفيذي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، خلال كلمته على أن إدارة المخاطر تعتبر من أساسيات العمل الجمركي الحديثة التي تعمل على توفير الوسائل اللازمة لتحقيق التوازن بين تسهيل التجارة والإجراءات الرقابية، حيث أن إدارة المخاطر تعتبر إحدى أذرع الإدارات الجمركية الهامة التي تسهم في تحقيق أهداف تسريع الإجراءات الجمركية.

ومن جانب آخر أشار إلى أن المراقبة اللاحقة تمكّن من تقليل أنشطة الرقابة عند الحدود وفي وقت وصول السلع وتقصرها فقط على الأنشطة الضرورية وتقرير مقبولية السلع. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإيرادات إذ أن المراقبة اللاحقة تسمح بإجراء تقييم شامل وكلي للعناصر الضرورية لحساب الرسوم والضرائب.

وفي نهاية كلمته، أشار إلى أن التعاون الجمركي في دول أغادير يعتبر من أنجح مجالات التعاون في الإتفاقية ويأتي ذلك من خلال إيمان السادة المدراء العامين لإدارات جمارك الدول الأعضاء، بأهمية ذلك والعمل على دفع خارطة الطريق للأمام، وفي القريب العاجل سيتم الإعلان عن الربط الإلكتروني بين إدارات الجمارك بالدول الأعضاء وكذلك العمل على الانتهاء من اتفاقية الاعتراف المتبادل بالمشغل الإقتصادي المعتمد وذلك خلال الاجتماع الثاني لفريق عمل المشغل الإقتصادي والذي سيعقد خلال الفترة 9-11 نوفمبر بالمغرب، بالإضافة إلى أنه سيتم البدء في مناقشة مشروع اتفاقية تبادل المعلومات إلكترونيا بين الإدارات الجمركية.

كما تميزت الجلسة الافتتاحية بالترحيب بالوفود المشاركة في الورشة المعنية، باسم السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية من خلال كلمة افتتاحية ألقتها السيدة مجيدة الغزيوي رئيسة قسم التعاون الدولي بهذه الإدارة والتي أعربت خلال هذه الكلمة عن شكرها للوحدة الفنية على الجهود التي تبذلها في إطار الرقي بالعمل الجمركي في دول أغادير وإحداث اللجنة الجمركية المشتركة وكذلك فرق العمل المتخصصة في العديد من المجالات التي تسهم في دعم التعاون والتكامل بين إدارات الجمارك بالدول الأعضاء في اتفاقية أغادير، وأشارت إلى أن هذه الورشة تعتبر دليلا على استمرار تلك الجهود.

وأكدت على أهمية الاستفادة من أحدث الممارسات على الصعيد الدولي وبخاصة الجمركية منها، حيث يعتبر موضوع إدارة المخاطر والمراقبة اللاحقة من الموضوعات الهامه بالنسبة للعمل الجمركي.

وأشارت إلى أنه بالرغم من تعدد الإطارات التجارية بين بلدان أغادير، فإن مستوى ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء لازالت تحتاج إلى المزيد من التنسيق والتحفيز بما في ذلك التعاون بين المصالح الجمركية وعلى رأسها تلك المكلفة بتدبير طلبات المراقبة اللاحقة.

ويندرج هذا اللقاء في إطار أنشطة الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير لدعم الدول الأعضاء في المجال الجمركي والعمل على متابعة تنفيذ الاتفاقية. وتأتي أهمية هذه الورشة في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير ومنظمة الجمارك العالمية والتي حصلت الوحدة الفنية بمقتضاها على صفة ملاحظ بمنظمة الجمارك العالمية، وأيضا توفير الخبراء للوحدة الفنية في المجالات الفنية المتعددة.

ومن المبرمج أن يتم في ختام هذه الورشة، يوم 05 نوفمبر 2015، إنجاز زيارة عمل ميدانية منظمة من قبل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية وذلك للمصالح المختصة بمجالات المراقبة اللاحقة وإدارة المخاطر على مستوى المديرية الجهوية للدار البيضاء-الميناء وذلك للاطلاع على التجربة المغربية في هذا المجال.